مجلة جامعة عبد الرحمن السميط

مجلة مُحكّمة نصفيّة يصدرها مركز البحوث والنشر

أعضاء الهيئة الاستشارية

أ.د. حمد راشد حامد الحكماني/ المشرف العام
أ.د. مصطفي عبد الرحيم رشاش
أ.د. محمد الشيخ حمد
أ.د. سعيد السيد أحمد
أ.د. محمد علي الكامل
د. معراج أوكوتي أوسى

أعضاء هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير: أ. د/ يونس عبدلي موسى
رئيس التحرير: د/ فوزي محمد بارو (فوزان)

مساعدو هيئة التحرير

أ.د. مسافري مشيوا
د. ناصر حماد بكار
د. محمد صالح عبد الله
أ. محمد حاج علي
أ. موانتمو علي حسن
أ. برهان مهونزي

SUMAIT University Journal of Scientific Studies,
P.O. Box 1933,
Zanzibar, Tanzania
Ph. +255-24-223-9396
E-mail: sumaitcrpc@gmail.com, abuikrama@yahoo.com,
fowzaan75@gmail.com
Website: http://www.sumait.ac.tz
Annual Subscription: USD 60 (2 issues) for institutions,
And USD 30 (2 issues) for individuals

السنة الثانية: العدد الثالث ربيع الثاني 1438هـ ديسمبر 2017

ظاهرتا الاقتراض اللغوي والاشتراك اللفظي بين اللغات:"دراسة على ضوء فقه اللغة"

د/ فوزي محمد بارو ♣

Abstract

This study deals with two phenomena of languages and a wide spread between languages or dialects regardless of the fact that the languages or dialects belong to one group or one linguistic family located in neighboring countries or regions. The two phenomena are verbal borrowing and common verbs between languages in terms of definitions and mentions the most important areas in which verbal borrowing and common verbs occur or obtained. The study also addresses the main sources from which languages and dialects derive their need for borrowing and the main reason leading to the phenomenon of verbal borrowing and the emergence of common verbs between languages.

توطئة:

الحمد لله الذي جعل اختلاف الألسن واللغات بين عباده آية من آياته البينات لربوبيته، وعلّم آدم عليه السلام الأسماء كلها، ثم علّم سليمان عليه السلام منطق الطير، وعلّم الإنسان ما لم يعلم، ثم الصلاة والسلام على خير البرية معلم البشرية سيدنا محمد صلوات ربي وسلامه عليه أفصح من نطق بلغة الضاد بيد أنّه أميّ معجزة وتحديا لفصحاء العرب شعراء وخطباء، وعلى آله الكرام وأصحابة الأخيار والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد.

إن اللغة ظاهرة اجتماعية تنشأ كما ينشأ غيرها من الظواهر الاجتماعية في مجتمعات البشر المختلفة، واللغة في حقيقتها وسيلة من وسائل تنظيم المجتمع الإنساني، تربط بين الأفراد، وتربط بين الجماعات في الشعب الواحد، وكما تربط بين الشعوب.

وما دامت اللغة ظاهرة اجتماعية فإنه ينطبق عليها ما يعتري الظاهرة الاجتماعية من تبدلات وتغيرات انتعاشاً لحركة المجتمع وتطوره أو تخلفه، ولما كان الشعب المتحدث لغة ما تقتضي مطلوبات الحياة عنده، أو ما يحدث من المجتمعات من احتكاك بفعل عوامل الطبيعة حرباً أو سلماً، تقتضي بأن تجاور أو تحتك باللغات

♣ عميد كلية الآداب والدراسات الاجتماعية، مدير مركز البحوث والنشر والاستشارة بجامعة عبد الرحمن السميط وأستاذ اللغة العربية وآدابها.

الأخرى بصورة أو بأخرى، فإن ذلك من شأنه أن يؤثر على ظواهرة اجتماعية كثيرة من بينها اللغة.
ومن المقرر أيضاً أن أي احتكاك يحدث بين لغتين أو لهجتين أو بين لغة ولهجة أيا كان سبب هذا الاحتكاك يؤدي لا محالة إلى تأثر كل واحد منهما بالأخرى، لأنه ليس هناك لغة ما تظل بمأمن من الاحتكاك بلغة أخرى، ولذلك كانت كل لغة من لغات العالم عرضة للتطور المطرد في هذا السبيل.

هذا فإن هذه الدراسة تتناول ظاهرتين من ظواهر اللغة أو اللغات وذات انتشار واسع بين اللغات أو اللهجات في عالم اللغات، وبغض النظر عن كون هذه اللغات أو اللهجات تنتمي إلى مجموعات أو أسر لغوية واحدة، أو تتمركز في أقطار ومناطق متجاورة. فإن الظاهرتين هما ظاهرة الاقتراض والاشتراك اللفظي بين اللغات من حيث التعريف بهما، وذكر أهم المجالات التي يحدث فيها أو يحصل منها الاقتراض والاشتراك اللفظي أو اللغوي، وكما تتطرق الدراسة إلى المصادر الرئيسة التي تستمد منها اللغات واللهجات حاجتها من الاقتراض، بالإضافة إلى ذكر أهم الأسباب التي تؤدي إليها ظاهرة الاقتراض اللفظي، وتؤدي إلى نشأة المشترك اللفظي بين اللغات.

هذا وقد عالج الباحث الموضوع في ستة محاور، وتكون في طيات كل محور مواضيع فرعية لا يمكن تفصيلها في هذه المقدمة، ولكن سنفصلها في حينها إن شاء الله تعالى.

المحور الأول: مفهوم الاقتراض اللغوي
هناك مفاهيم كثيرة للاقتراض اللغوي لدى علماء اللغات، وإن اختلفت العبارات المستخدمة في تعريفه ومفهومه إلا أن الدلالات المؤدية إليها أو المقصودة منها تتمحور حول معنى واحد، لذا نحاول أن نشير ونتطرق إلى أهم المفاهيم أو التعريفات منه، وبطريقة مبسطة لامحة، وأن طبيعة هذه الدراسة أيضاً لا تسع لسرد جميع التعريفات أو المفاهيم التي وردت حول مصطلح الاقتراض اللغوي أو اللفظي.
الاقتراض من الناحية اللغوية مصدر لفعل خماسي من اقترض يقترض اقتراضا فهو مُقْتَرِض ومُقْتَرَض، ومعنى اقترض منه: أي أخذ قرضاً، "اقترض من النبك

مائة جنيه" ، والقرض مال يعطى من البنك بفائدة بشرط أن يعاد بعد أجل معلوم.[1]
واقترضت اللغة أي أخذت من لغة أخرى لفظاً أو ألفاظاً، وغيرها.
إن ظاهرة الاقتراض اللغوي ظاهرة قديمة قدم اللغات ذاتها، ولا يكاد يخلو منها أي نظام لغوي سواء كان مجتمعه متقدماً أو نامياً[2].

والاقتراض بمعناه العام يحدث لتعويض غياب أو قصور ... يمكن أن تقصر عن التعبير عن عدد كبير أو قليل من الاستخدامات اللغوية، وبالتالي فإنها تضطر لاقتراض ما تقصر عن التعبير عنه من إحدى اللغات المحتكة بها.
إن الاقتراض لا يحدث في واقع الأمر إلا مع الاتصال والاحتكاك، وغالباً ما تكون المجتمعات المفتوحة أقدر على التأثير والتأثر بالعوامل الخارجية، بينما تحتفظ المجتمعات المغلقة أو المنعزلة بشخصيتها اللغوية دون أي تطور أو تغيير يذكر، وحينما تلتقي لغتان، فالغالب أن تفوز إحداهما بموقع السيطرة والهيمنة، وفي معظم الحالات يتم الاقتراض في اتجاه واحد منذ البداية[3].

حظي مصطلح الاقتراض اللغوي بعدد غير قليل من تعريفات الباحثين اللغويين في محاولة الوصول إلى أصدق تعريف له. هذا ونورد أهم وأبرز التعريفات منها:

1- الاقتراض Borrowing: ظاهرة لغوية مشتركة لا تكاد تخلو منها لغة أو لهجة ما دام لها متحدثون لهم أدنى اتصال أو احتكاك مع متحدثي لغة أو لهجة أخرى، ويدل تاريخ البحث في اللغات على أنه لا توجد لغة تخلو تماماً من هذه الظاهرة.
ومصطلح الاقتراض يستخدم في علم اللغة المقارن والتاريخي إلى الأشكال اللغوية المأخوذة من لغة ما أو لهجة ما من أخرى، وهذه المقترضات تعرف عادة بالألفاظ المقترضة Loan Words وقلما يتم اقتراض الأصوات وكذلك قلما يتم ما يسمى بالبنية القواعدية[4].

---

1) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي، ط2، تونس، دار البيان،2003 مادة "ق ر ض" وتاج العروس.
2) عنير، تغريد السيد، دراسة صوتية لظاهرة الاقتراض من العربية إلى الصومال، (ط، د) أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقي، مطبعة جامعة القاهرة، جـ2، ص913.
3) العيوي، هالة محمد، الكلمات ذات الأصل العربي في لغة الهوسا، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1991م، ص7.
4) جاه الله، كمال محمد ومبارك محمد، ظاهرة الاقتراض بين اللغات، (ط، د)، دار جامعة أفريقيا للطباعة، الخرطوم، 2007م، ص7.

2- **الاقتراض:** كما عرفه ماريوباي – Mariopei هو: (العملية التي تمتص بها لغة ما ألفاظاً وتعبيرات، وربما أيضاً أصواتاً وأشكالاً قواعدية من لغة أخرى، وتكيّفها في استخدامها مع أو بدون تكيف صوتي ودلالي[1].

3- **الاقتراض:** هو(درجات الانحراف عن نماذج اللغة المحلية، هذا الانحراف يحدث نتيجة لألفة المتحدثين للغة أخرى غير لغتهم الأصلية).
ويعرف أيضاً بأنه (انتقال بعض المفردات القاموسية من لغة إلى سياق لغة أخرى)[2].

لعلنا نجد في التعريفين الثاني والثالث إشارة لما يحدثه الاقتراض من انحراف عن النماذج الأصلية للغة المانحة، وفي هذا المنوال يمكن لنا استنتاج تعريف واحد يشمل جميع الجوانب التي تمّ إشارتها للاقتراض اللغوي مستعيناً بالتعريفات السابقة ذكرها.

إذا فالاقتراض هو: (انتقال بعض النماذج اللغوية من سياق اللغة إلى سياق لغة أخرى، ويتم هذا الانتقال عند ما يحاول الناطق بلغة أم معينة إنتاج النموذج اللغوي المقترض على نحو قريب في صورته الأصلية من اللغة المانحة. ولكن هذا الإنتاج يعاني في الغالب من الانحراف عن النموذج الأصلي لظروف وأسباب تختلف من لغة إلى أخرى).

هذا وقد كانت ظاهرة الاقتراض بين لغات أوروبا أمراً مألوفاً، ومن اليسير على الدارس للغة من هذه اللغات أن يتبين تلك الظاهرة، بل تحرص المعاجم المؤلفة لهذه اللغات على بيان الكلمات الأصلية، والكلمات المقترضة مع ذكر اللغة المستعار منها.
وكان أصحاب هذه اللغات الأوربية في أوائل القرن العشرين لا يرون غضاضة أو منقصة في استعارة الألفاظ الأجنبية، بل ينظرون لمثل هذا العمل على أنه نوع من المبادلات الثقافية.
وفي هذا الصدد تقول تغريد السيد عنبر: (إن اللغة العربية عرفت الاقتراض قبل ظهور الإسلام وقبلت مفردات من لغات أخرى)[3].

1- Crystal David. A dictionary of Linguistics and Phonetics. P.36.
2) هالة محمد العيوي، مرجع سابق، ص7 .
3) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ط7، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1985م، ص119.

هذا ولم يكن الاقتراض باباً مفتوحاً على مصراعيه حتى في مجال المفردات، وإنما تحكمه علاقة عضوية مع اللغة الآخذة[1].
وقد اتفق معظم الباحثين على أن المانحة غالباً ما تكون المتمتعة بالسيطرة الاجتماعية أو الثقافية، وأن الثقافة التي تحظى بسمعه أكبر ودرجة أعلى من التوفير هي التي تبدأ بالعطاء، وفي الغالب يتم الاقتراض إلى الثقافة الأدنى لأسباب مختلفة.

المحور الثاني: مجالات الاقتراض اللغوي
يتم الاقتراض اللغوي في مجالات مختلفة من اللغة منها: مجال المفردات القاموسية (الألفاظ) مجال الفونولوجيا (الفونيمات) والمورفولوجيا (المورفيمات) والتراكيب النحوية، والتعابير والأساليب، وكذلك في المفاهيم الجديدة، وتتراوح نسبة الاقتراض في هذه المجالات وتختلف من مجال لآخر[2].

ويفهم من التعريف الثاني للاقتراض اللغوي، أن الاقتراض شائع وكثير الحدوث في الألفاظ والتعابير مع احتمال حدوثه في الأصوات والأشكال القواعدية، وهذا يوضح ويقوي ما ذهب إليه إبراهيم أنيس حينما يشير إلى المجالات التي يمكن أن يحدث فيها الاقتراض حيث يقول: "إن لظاهرة الاقتراض نواحي متعددة وأثاراً متشعبة، إذ أن عناصر اللغة بصورة عامة تختلف في سرعة قبولها للتطور، فبعض هذه العناصر محل جدل وخلاف، والبعض الآخر موضع دراسة واختلاف في المذاهب"[3].

أما مجال الألفاظ فهو من أكثر أنواع الاقتراض شيوعاً وأيسرها، وهو الأمر الذي أجمع عليه علماء اللغات، ولم يكن بينهم موضع جدل أو نقاش، ولم يحتج منهم أي دليل للبرهنة على وقوعه في العصور القديمة والحديثة[4].
ويعد المجال العلمي أكثر المجالات قبولاً للابتكار القاموسي في بعض اللغات مثل اللغة الإنجليزية، وقد استعانت الإنجليزية لتحقيق ذلك بكلمات ذات جذور أجنبية تم تطويع عدد كبير منها بحيث أصبحت صالحة لاشتقاق صيغ جديدة، وهي صيغ مألوفة في الإنجليزية، ولعل هذا هو سبب وجود كثير من المصطلحات العلمية الإنجليزية من لغات أخرى.

1) دراسة صوتية لظاهرة الاقتراض في العربية، مرجع سابق، ص 913.
2) العيوني، هالة محمد، مرجع سابق، ص9.
3) المرجع نفسه، ص10.
4) إبراهيم أنيس، مرجع سابق، ص ص 109، 117.

لو لاحظنا في المقابل مفردات اللغة العربية التي دخلت في لغات أخرى سنجد أن معظمها مرتبط بالدين والثقافة، وبالموضوعات الخاصة بالتجارة ونظم الإدارة وغيرها، أي أن معظم اللغات التي اقترضت من العربية كانت مستندة في علاقتها بها على الصلات الدينية والتجارية والإدارية.
الواقع أنه من الصعب وضع حدود معينة بين اللغات عن طريق المعجم، فحينما تشترك لغتان في عدد كبير من الوحدات القاموسية يصعب تحديد مدى أصالة جملة ما، وهذا يعني أن شخصية اللغة لا يمكن تمييزها أو تمييز مفرداتها عن طريق قاموسها اللغوي.

أما المجالات الأخرى فقد اختلف الباحثون في تحديد مدى قابلية النظم الفونولوجية للاقتراض، إذ يرى البعض أن النظام الفونولوجي لأية لغة قابل لاستقبال عناصر فونولوجية ذات تركيبات أجنبية، وأيدهم في ذلك البعض حيث حدد حالة واحدة تسمح بهذا الاقتراض هي أن تكون العناصر الأجنبية المقترضة متفقة مع اتجاهات النظام الفونولوجي المستعير، إلا أن البعض الآخر عارض فكرة إمكانية اقتراض الفونيمات، وقرر أنه لا يوجد اقتراض الفونولوجي وذلك لأن النظام الفونولوجي نظام مغلق غير قابل لاستقبال عناصر خارجية جديدة، ومع ذلك فقد اتفق هؤلاء مع من سبقهم من الباحثين في أن النظام الفونولوجي لأية لغة يحتوي على أماكن شاغرة في جدول التوزيع التكاملي. هذه الأماكن هي ما تصور بعض الباحثين أنها قابلة لاستقبال فونيمات مقترضة من اللغات[1].

هذا ويرى بعض علماء اللغات: أن الفونيمات الأجنبية التي تملأ الفراغ المكاني في جدول التوزيع التكاملي تأتي نتيجة أحد نوعين من التطور:

أ- أن تكون هي ذاتها متطورة عن أحد المغايرات الصوتية الموجودة في تلك اللغة.

ب-أن تكون الفونيمات موجودة في اللغة ولكنها كامنة ثم تمّ تنشيطها نتيجة دواعي وضغوط الاقتراض اللغوي، أي نتيجة الحاجة إلى هذا العنصر.

أما المجال النحوي فيبدو أكثر مقاومة للاقتراض من المجالين اللفظي أو الفونولوجي، فالمجال النحوي يعتمد على تركيبات متكاملة، وغالباً ما يحتفظ النظام النحوي للغة ما بالعناصر الأصلية فيه دون أي تغيير، رغم ما قد تتعرض له من

1) الكلمات ذات الأصل العربي في لغة الهوسا، ص11.

مؤثرات خارجية، ولكن هذا لا يغلق الباب تماماً أمام الاقتراض النحوي، بل إن هناك حالة اقتراض نحوي في اللغة البورمية، وهي إحدى اللغات التبتية – البورمية، واكتشفت أنها اقترضت كثيراً من لغة بالي Pali وهي إحدى اللغات الهندوأوربية. وهكذا تحقق الاقتراض رغم أن كلا من اللغتين المانحة والمقترضة تنتميان إلى أصول لغوية مختلفة[1].

ويرى إبراهيم أنيس أيضاً أن من مجالات الاقتراض ما يسمى باقتراض الأساليب الذي يتم عن طريق الترجمة، وحين تعجب أمة بأخرى في ثقافتها وعلومها، أو تتأثر بها سياسياً واقتصادياً.

ولعل من أبرز الأمثلة لهذا النوع من الاقتراض ما نلحظه الآن في الأساليب الصحفية، بل وبعض الأساليب الأدبية التي وفدت إلى اللغة العربية الحديثة من ربوع أوربا مثل: (در الرماد في العيون، يكسب خبزه بعرق جبينه، لا يرى أبعد من أرنبة أنفه، يلعب بالنار، لا جديد تحت الشمس، ألقى المسألة على بساط البحث). وغير ذلك من مئات الأساليب التي شاعت في العربية الحديثة، وكونت عنصراً مهماً من عناصرها[2].

وفي حالة اقتراض المفاهيم الجديدة يحدث أحياناً أن تعبر الكلمة المقترضة عن المفاهيم الجديدة على اللغة المقترضة، وفي أحيان أخرى يتم التعبير عن المفهوم الجديد وباستخدام كلمات اللغة المقترضة، وذلك بترجمة المفهوم الجديد إلى عناصر لغوية محلية في صيغ جديدة تخدم الأهداف الجديدة، وعلى سبيل المثال نجد أن الكلمة الألمانية Fern- schprechen: هي ترجمة لفكرة التليفون، وبدلاً من استخدام العناصر اليونانية Tele-phone كما فعلت الإنجليزية قامت الألمانية باستخدام كلمات محلية مشابهة في المعنى وهي Fern بمعنى بعيد وschprechen بمعنى كلام[3].

هذا ويخالف إبراهيم أنيس الذين يرون صعوبة وجود الاقتراض في مجال الأصوات ومجال التراكيب، حين يذهب إلى إمكانية حدوث اقتراض الأصوات

1) المرجع نفسه، ص 12.
2) إبراهيم أنيس، مرجع سابق، ص116.
3) المرجع نفسه، 210.

اللغوية في سهولة، إذ تقترض لغة ما بعضاً من صفات صوتية للغة أخرى، وتلون نطقها بلون خاص، ومن هؤلاء كما يذكر أنيس- أصحاب نظرية الطبقات.

هذا ويوافق محمد محمدين على رأي إبراهيم أنيس حول إمكانية وقوع الاقتراض في الأصوات لأن تفاوت الأصوات بين اللغات كان ومازال أمراً حافلاً في تاريخ اللغات البشرية، بل إن اللغة العربية كانت تنقصها بعض الأصوات حيناً من الزمن، إلا أنها قد سدت هذا النقص، ويقول محمد محمود أحمد في هذا الصدد: (إن لغة قريش التي تعتبر في نظر العرب مثال النضج والفصاحة كانت تشتمل على اثنين وعشرين حرفاً من أبجد ... إلى قرشت)، فلما وفد اليونانيون اقترضت واقتبست هذه اللغة زيادة على الاثنين وعشرين حرفاً، أربعة أحرف من اليونانية هي: (ث، خ، ذ، غ) وهذه جميعاً لا أثر لها في اللغات السامية الأخرى بابلية كانت أم أشورية أو فينيقية أو حبشية أو آرامية أو سريانية، على الرغم من وجودها في الشعر الجاهلي والقرآن الكريم[1].

أما مجال التراكيب فيمكن اقتراضه دون صعوبة، فتراكيب اللغة العربية كما يرى أنيس قد تأثرت في العصر الحديث إلى حد ما ببعض الأساليب الأجنبية، لاسيما أسلوب بعض الكتّاب الذين تأثروا بالثقافة الأوربية كالعقاد وطه حسين، ومن الأمثلة في هذا المجال (كم هو جميل أن أرى، وكثير جداً وجداً كثير، وهو بلا شك ضروري. وإن أحداً لا يستطيع)[2].

أما فيما يخص اقتراض أجزاء الكلمة المختلفة فإن الأسماء هي الأكثر اقتراضاً تتبعها الصفات والأفعال ونادر ما تقترض الضمائر والروابط.
ومن هنا يمكن الاستدراك جيداً أن ظاهرة الاقتراض بين اللغات قديمة في تاريخ اللغات، لأن اللغات كانت وما تزال يحتك بعضها بالبعض مما يجعل هذه الظاهرة مستمرة لا يكاد يخلو منها لغة – كما أسلفنا اقتراض لغة ما من لغة أخرى.
هذا ويمكن إجمال أهم أسباب الاقتراض اللغوي في الآتي:

1) أحمد، محمد محمود، دراسات في الأدب الصومالي، د(ط) مطابع الأميرية، القاهرة 1973مـ 1393هـ، ص 2.
2) أسرار اللغة، مرجع سابق، ص113.

أولاً: الحاجة إذ أن الدافع الرئيسي للاقتراض هو الحاجة إلى إيجاد ألفاظ لموضوعات جديدة ومفاهيم جديدة، وأسماء جديدة، فمن السهولة بمكان أن تقترض لغة ما مصطلحا موجوداً في لغة أخرى دون أن تبتدع مصطلحاً جديداً.

ثانياً: المكانة، إذ قد يشعر المتحدثون للغة ما بالحاجة إلى الاقتراض ليس بسبب أن لغتهم لا تمتلك كلمة للمفهوم (الموضوع) المعين، ولكن بسبب أنهم يعتقدون أن الكلمة المساوية في اللغة الواهبة إلى حد ما أفضل مكانة وأعظمها.

ثالثاً: النزعة إلى التفوق، وهذا العامل أقرب ما يكون العامل المكانة المذكور أعلاه، وقد فسر إستيفان أولمان هذا "العامل" حينما ذهب إلى أن الدافع الذي يكمن وراء الاقتراض اللغوي هو النزعة إلى التفوق والامتياز، ومعنى هذا أنه قبل الإقدام على هذا الاقتراض لابد أن تكون الأمة التي يراد الاقتراض من لغتها محسوبة في عداد الأمم التي ينظر إليها بأنها جديرة بالتقليد في كل المجالات بوجه عام أو في مجال معين على أقل تقدير.

رابعاً: الإعجاب باللفظ الأجنبي، وهو سبب من أسباب الاقترض بين اللغات، ولا شك أن الإعجاب ضروب، كأن يعجب الإنسان بجرس كلمة، أو بمعناها وغير ذلك مما لا يمكن حصره[1].

ومجمل القول إن هناك أسباباً كثيرة تساعد وتلعب دوراً كبيراً في عملية الاقتراض بين مجالات وعناصر اللغات، وقد تتداخل في كثير من الأحيان، إلا أنه مهما يكن من أمر فإن ظاهرة الاقتراض عامة بين اللغات التي تحتك ببعضها البعض، وأن هذه الظاهرة واسعة الانتشار في مجال الألفاظ والتعابير، بينما نجد أن اقتراض الأصوات اللغوية من لغة إلى أخرى يكون نادر الحدوث، ولا يحدث إلا بعد صراع طويل بين اللغتين، وهو أقل من ذلك في مجال القواعد أو التراكيب.

المحور الثالث: مصادر الاقتراض اللغوي

إذا وقفت لغة أو لهجة ما عاجزة أن تسد نقصاً في حقل دلالي معين، أو أخذت تشكو قصوراً في التعبير عن حاجة من حاجات البشر من متحدثيها، فإن لهذه اللغة أو تلك اللهجة عدة خيارات لتلافي مثل هذا الوضع الطبيعي المستمد من تجدد العصر

1) ظاهرة الاقتراض بين اللغات، ص ص11 ---17.

وتطوره، لها مثلاً- أن تنحت أو تشتق أو تقترض ألفاظاً ...الخ. وفي بعض الأحوال تجنح إلى الاقتراض باعتباره أيسر السبل.
هناك ثلاثة مصادر رئيسة تستمد منها اللغات واللهجات حاجتها من الاقتراض وهي:

1- اللغات الأجنبية، وهذا الأمر شائع لا تكاد تخلو منه لغة.
2- اللغات واللهجات المحلية.
3- الاصطلاحات الفنية والمهنية الخاصة.

استطاعت اللغات المقترضة من هذه المصادر الثلاثة أن تسلك في اقتراضها إحدى طريقتين:
فهي إما أن تنقل الألفاظ بصورها كما هي، وإما أن يترجمها متحدثوها إلى لغاتهم.
وتنحصر المادة المقترضة بالطريقة الأولى في الألفاظ أو الكلمات المقترضة، بينما تمتد المادة المقترضة بالطريقة الثانية إلى المفاهيم، ويشار إليها بالاقتراض عن طريق الترجمة.

غير أن اللغة أو اللهجة قد تلجأ إلى طريقة ثالثة غير الطريقتين المذكورتين وهي طريقة قليلة الحدوث وذلك بأن تعيد مرة أخرى لفظة اقترضت منها من قبل، وهذا ما يسمى بإعادة الاقتراض.
إذا هناك ثلاثة أنواع مشهورة من الاقتراض عن تلك المصادر المذكورة أعلاه، وفيما يلي سنقوم بتناول أنواع الاقتراض الثلاثة بصورة مبسطة وموجزة.

أولاً: اقتراض الألفاظ

إن مصطلح Loan Word "اقتراض اللفظ" مأخوذ من التعبير الألماني lehn wort كاقتراض عن طريق الترجمة، وهو في أبسط صورة يطلق ويراد به اللفظ المقترض أو المتبني من لغة أخرى.

ويذهب إبراهيم أنيس إلى أن الملاحظة دلت على أن اللغات منذ القدم تستعير بعضها بألفاظ بعض، وأشار إلى أن اقتراض الألفاظ عمل يقوم به الأفراد، كما تقوم به الجماعات، وفي العصور الحديثة تقوم به أيضاً الهيئات العلمية كالمجامع اللغوية وأمثالها[1].

1) أنيس، إبراهيم، مرجع سابق، ص117.

هذا ويكمن شيوع ظاهرة الاقتراض بين اللغات في هذا العنصر المهم بالتحديد من عناصر اللغة، وهو اللفظ يكمن في سهولة الاقتراض وقلة تكلفته وبساطته.

ثانياً: الاقتراض عن طريق الترجمة: Loan Translation
يعني الاقتراض عن طريق الترجمة في أبسط صورة الترجمة الحرفية للكلمات الأجنبية المعقدة إلى اللغة الهدف أي أن الوحدات الصرفية في اللغة المقترضة منها تترجم عنصراً بعد عنصر في اللغة المقترضة، ويذهب الأمين أبو منقة في شرح وتوضيح هذا النوع من الاقتراض بقوله: (إن هذا النوع من الاقتراض يرجع إلى الحالات التي تنتمي فيها المفاهيم للغة ما يعبر عنها بألفاظ مكافئة لها من اللغة الأخرى"[1].

ثالثاً: إعادة الاقتراض
يرد مصطلح إعادة الاقتراض عند بعض العلماء تحت مسمى "سياحة الألفاظ" وعند البعض الآخر مسمى "استيراد الصادرات".
إن فكرة مصطلح إعادة الاقتراض هي أنه قد تخرج كلمة من الكلمات من موطنها الأصلي، فتستعيرها أمة من الأمم وعندئذ تغير هناك جلدها وتلبس ثوب هذه الأمة، بمعنى أن أصواتها تتبذّل، وبناءها يتحول ليتلاءم مع أبنية لغة الأمة التي استعارتها، ثم تعود بعد فترة من الفترات، قد تطول وقد تقصر إلى موطنها الأصلي في ثوبها الجديد، فتبدو كما لو كانت كلمة أجنبية مع أنها ليست في الحقيقة إلا اللفظة القديمة، قامت بسياحة عبر حدودها الأصلية، ثم آبت بعد غياب وقد تحول حالها وتبدل شكلها. ومن الأمثلة التي ضربت لظاهرة إعادة الاقتراض كلمة "تفيدة" التي لا تزال مستخدمة في الريف المصري أصلها العربي كانت "توحيدة" وقد استعارها الأتراك، وسموا بها النساء كذلك، لأن الأتراك يلفظون الواو فاءً، وليس في نطقهم صوت الحاء، فقد تحولت الكلمة على لسانها إلى "تفيدة"، وهكذا سافرت السيدة "توحيدة" إلى إستانبول، وهناك لبست عباءة الأتراك، وعادت إلى أصلها في هذا الشكل الجديد "تفيدة".
ومن أمثلة ظاهرة إعادة الاقتراض في اللغة العربية أيضاً كلمة "مرفت" من أسماء النساء فهي في الأصل كلمة عربية أصلية، هي مروة، استخدمها الأتراك فأبدلوا واوها فاءاً ، ثم عادت إلى العربية في ثوبها الجديد[2]. والأمثلة في هذا المجال كثيرة

1) جاه الله، كمال ومبارك محمد، مرجع سابق، ص26.
2) ظاهرة الاقتراض بين اللغات، ص 29

جداً إذا يمكن القول إن هناك ثلاثة مصادر اقتراض رئيسة تستمد منها اللغات واللهجات حاجتها من الاقتراض، وهي: اللغات الأجنبية، واللغات واللهجات المحلية، وكذلك الاصطلحات الفنية والمهنية الخاصة. هذا ويتفرع من هذه المصادر الرئيسة أنواع مشهورة من الاقتراض كل حسب طبيعة المصدر الذي يستمد منه.

المحور الرابع: التغيرات الأساسية للكلمات المقترضة

هناك تغيرات كثيرة تطرأ على الكلمات المقترضة أيأ كانت اللغة المقتَرِضَة، منها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والأسلوب وغيرها من التغيرات، إلا أن أهم تلك التغيرات هي التغيرات الصوتية والصرفية، وكلتاهما تمسّان جوهر الكلمة وذاتيتها، وتؤديان إلى تغيير معنى الكلمة أحياناً،

إن طبيعة التغيرات الصوتية تنقسم عموماً إلى قسمين كبيرين أولهما: التغيرات التاريخية، والثاني التغيرات التركيبية، ويقصد بالتغيرات التاريخية تلك التغيرات التي تحدث للتحول في النظام الصوتي للغة بحيث يصير الصوت اللغوي في جميع سياقاته صوتاً آخر وذلك بمرور الزمن.

أما التغيرات التركيبية فهي تلك التغيرات التي تصيب الأصوات من جهة الصلات التي تربط هذه الأصوات بعضها ببعض في كلمة واحدة، فهي بذلك مشروطة بتجمع صوتيّ معين، وليست عامة في الصوت في كل ظروفه وسياقاته اللغوية.
ومن أمثلة التغيرات التاريخية في الأصوات تطور الباء المهموسة /P/ في اللغة السامية الأم إلى (فاء) /f/في اللغات السامية الجنوبية، وهي العربية والحبشية، وقد بقي الأصل كما هو في اللغات السامية الشمالية، وهي العبرية والآرامية والأكادية مثال ذلك كلمة : pol في العبرية التي صارت في العربية (فول) وفي الحبشية (fal)[1].
ويعد صوت الجيم في اللغة العربية مثالاً للتغيرات التاريخية في الأصوات، فإن مقارنة اللغات السامية كلها تشير إلى أن النطق الأصلي لهذا الصوت كان بغير تعطيش، كالجيم القاهري تماماً، فكلمة (جمل) مثلاً، هي في اللغة العربية كما يقول رمضان عبدالتواب كانت gamal وفي الآرامية gamla وفي الحبشية القديمة gamal، أما العربية الفصحى فقد تحول فيها نطق هذا الصوت من الطبق إلى

(1) عبدالتواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط2، مكتبة الخانجي للطباعة، القاهرة 1410هـ، 1990م ص 24.

الغار، أى من أقصى الحنك إلى أوسطه، كما تحول من صوت بسيط إلى صوت مزدوج يبدأ بدال من الغار ثم ينتهي بشين مجهورة.

وصوت (القاف) كذلك من الأصوات التي عانت كثيراً من التغيرات التاريخية في العربية، فإن مقارنة اللغات السامية تدل على أنه صوت شديد مهموس ينطق برفع مؤخرة اللسان والتصاقها باللهاة لكن ينحبس الهواء عند نقطة هذا الالتصاق ثم يزول هذا السد فجأة مع عدم حدوث اهتزازات في الأوتار الصوتية[1].

وقد عدّ العلماء اللغويون العرب (القاف) من الأصوات المجهورة، فإن صدق وصفهم هذا، كان ذلك النطق في التغيرات التاريخية في العربية القديمة، وقد بقي هذا النطق المجهور في أغلب البوادي العربية غير أن هناك تغيرات تاريخية كثيرة طرأت على هذا الصوت في البلاد العربية، فهو في كلام كثير من أهل مصر والشام (همزة) قال: آل، القفز: الأفز، كما ينطق في السودان وجنوبي العراق (غيناً) يقولون (الاستغلال) وهم يقصدون بذلك الاستقلال، وفي مصر يغدر بدلاً من (يقدر)، وكما ينطق صوت القاف صوتاً مزدوجاً كالجيم الفصيحة، وفي بعض بلدان الخليج كالبحرين إذ يقولون مثلاً: (الجبلة) بدلاً من (القبلة) هكذا دواليك فالأمثلة في التغيرات التاريخية للأصوات كثيرة جداً إلا أن المجال لا يتسع للحديث عن جميعها، وإنما الهدف منها إلقاء الضوء على هذه الظاهرة لتتضح طبيعة التغيرات التاريخية للأصوات فقط[2].

أما أمثلة التغيرات التركيبية للأصوات فإن الأصوات اللغوية تتأثر بعضها ببعض عند النطق بها في الكلمات والجمل، فتتغير مخارج بعض الأصوات أو صفاتها لكي تتفق في المخرج أو في الصفة مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام، فيحدث عن ذلك نوع من التوافق والانسجام بين الأصوات المتنافرة في المخارج أو في الصفات، ذلك أن أصوات اللغة تختلف فيما بينها، فإذا التقى في الكلام صوتان من مخرج واحد، أو من مخرجين متقاربين، وكان أحدهما مجهوراً والآخر مهموساً مثلاً حدث بينهما شدّ وجذب، كل واحد منهما يحاول أن يجذب الآخر ناحيته،

1) عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ط6، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1420هـ ــ 1999م. ص 30.

2) المرجع نفسه، ص، 32 .

ويجعله يتماثل معه في صفاته كلاً أو في بعضها. وفيما يلي أمثلة بسيطة للتغيرات التركيبية في الأصوات العربية لتقريب الرؤية فقط:

أ- تتأثر تاء الافتعال دائماً بالدال أو بالطاء قبلها، فتقلب دالاً أو طاء مثل: ادترك: ادّرك، ادتهن: ادّهن اطتلب: اطّلب، اطتلع: اطّلع، اطترد: اطّرد.

ب-تتأثر تاء الافتعال غالباً بالذال أو بالضاد أو بالطاء قبلها فتقلب ذالاً أو ضاداً أو طاء، مثل: اذتكر: اذّكر، اضتجع: اضطجع، اصتبر: اصطبر.

ت-تتأثر الواو الساكنة بالكسرة الصغيرة قبلها فتتحول إلى كسرة مماثلة، وتتّحد مع الحركة المؤثرة في كسرة طويلة، مثل: موزان: ميزان، موعاد: ميعاد[1].

والأمثلة من هذا النوع كثيرة بين الحروف والحركات على حد سواء. بهذا تتغير الأصوات وتتبدل في كل لغة من اللغات بمرور الزمن، وانتقال اللغة من جيل إلى جيل أو لوقوعها في وضع خاص في حالة التركيب، فيتأثر بعضها ببعض مما ينجم عنه تغير في صفاتها أو طريقة النطق بها.

وهناك عدة أسباب تؤدي إلى التغيرات الصوتية للكلمات المقترضة أهمها:

1- انتقال اللغة من جيل إلى جيل عن طريق التلقين والتعليم والمشافهة، إذ لا يمكن في هذا الحال أن ينقل الأبناء الأصوات عن الآباء دون تغير ولو كان قليلاً، وبمرور الزمن البطئ تظهر آثار التغيير، وتبدو ظواهر التبدل[2]. ويمكن أن تصطحب هذه الظاهرة أيضاً أخطاء سمعية وسقوط الأصوات الضعيفة، لأن الطفل يعتمد في محاكاته للغة أبويه على حاسة السمع، ولما كانت هذه الحاسة عرضة للزلل في إدراكها، كان لزاماً أن يجانب الطفل السداد في بعض ما يحاكيه، وأن تختلف لغته بعض الاختلاف في ناحيتها الصوتية عن لغة أبويه.

وتنقسم الأخطاء اللغوية الناجمة عن هذا السبب إلى قسمين:

أ- أخطاء خاصة: مقصورة على بعض الأفراد كالأخطاء الناجمة عن ضعف السمع أو اختلال أجهزته وما إلى ذلك، وليس لمثل هذه الأمور شأن كبير في انحراف اللغة، لأن آثارها مقصورة على أصحابها تبقى معهم وحدهم في حياتهم وتموت بموتهم.

(1) التطور اللغوي، مرجع سابق، ص: 33.
(2) في فقة اللغة، مرجع سابق، ص: 44.

ب- أخطاء عامة: يشترك فيها جميع أفراد الطبقة الواحدة، وتمتاز بها لغتهم عن لغة الطبقة السابقة لهم. وذلك كالأخطاء السمعية الناشئة عن ضعف بعض الأصوات. فقد يحيط بالصوت بعض مؤثرات تعمل على ضعفه بالتدريج، فيتضاءل جرسه شيئاً فشيئاً حتى يصل في عصر ما إلى درجة لا يكاد يتبين فيه السمع. فحينئذ يكون عرضة للسقوط، وذلك أن معظم الصغار لا يكادون يتبينونه في نطق الكبار، فينطقون بالكلمات مجردة منه. ولا يفطن الآباء لسقوطه في لغة أولادهم[1].

2- التأثر بأصوات لغة أخرى اتصلت بها اللغة المعنية بطريقة من الطرق، كالاحتلال أو انتقال الألفاظ أو تقليد بيئة أخرى غير بيئة المتكلم، ومن شواهد مثل هذا التأثر تأثر اللغة العربية لدى الفاتحين المسلمين للعراق للنطق الفارسي، وتأثرها لدى من فتحوا بلاد الشام بالنطق الآرامي، ولدى من فتحوا مصر بالنطق القبطي، وكذلك فإن ألفاظاً كثيرة فارسية ورومية تغيرت بعض أصواتها عند تعريبها. علماً بأنهم كثيراً ما يجترئون على تغيير الأسماء الأعجمية إذا استعملوها فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجاً، وربما أبدلوا ما بَعُد مخرجه أيضاً والإبدال لازم لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم.

وقد أبدل العرب الصوت الذي بين الباء والفاء (/p/ الباء المهموسة) إما باء أو فاء، إذا قالوا فنجان وأصلها بالفارسية بنكان pingaan، كما قالوا للأصبهاني أصفهاني، وكذلك المهندز فعرب وصيروا ذائه سيناً فقالوا مهندس.

وهذا الأثر ظاهر أيضاً لدى شعوب المغرب العربي الناطقة باللغة العربية حيث أثر النطق الفرنسي في لهجتهم العربية بشكل واضح.

3- نشوء اللهجات: حيث تحول الناطقون بالعربية عن كثير من الأصوات الفصيحة إلى نطقها بأصوات أخرى.

ومن هذا القبيل أصوات (ت ،د ،ص، ز) حيث يقول الناس (تلت ساعة) بدل (ثلث) (وديل الفرس) بدل (ذيل) و(زابط) بدل (ضابط) أو (ظابط)، وكذلك تحولت السين في النطق العامي إلى مثل أسطورة ومسيطر[2].

(1) علي عبدالواحد وافي، علم اللغة، ط9، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة 1404هـ، 1984م ص 296.

(2) سميع أبو المغلي، مرجع سابق، ص 44.

4- اختلاف أعضاء النطق باختلاف الشعوب تختلف أعضاء النطق في بنيتها واستعدادها ومنهج تطورها لاختلاف الشعوب، وتنوع الخواص الطبيعية المزود بها كل شعب والتي تنتقل عن طريق الوراثة من السلف إلى الخلف. حقاً إن أعضاء النطق تظل مرنة طوال المرحلة الأولى من مراحل الطفولة، وإن الطفل في هذه المرحلة لا يستعصي عليه اكتساب أية لغة عن طريق التقليد. ولكن ليس في شك أنه كلما تقدمت به السن ظهرت عنده الاستعدادات الصوتية الكامنة الخاصة بأمته، ورسخت لديه عاداتها الكلامية، فتفقد أعضاء نطقه مرونتها شيئاً فشيئاً، وتتشكل بالشكل الذي فطرت عليه في شعبه، وتسلك في تطورها منهجاً خاصاً يختلف عن المنهج الذي تسلكه أعضاء النطق في الشعوب الأخرى، ولا يخفى ما يترتب على اختلاف الشعوب بهذا الصدد من آثار في التطور الصوتي وتغيره في مختلف اللغات، وعلى هذا العامل يصيب اللغة تحريف في أصواتها حينما تنتقل من شعب إلى آخر، لأنها تبتعد عن أصولها الأولى، ويزداد بُعدها كلما اتسعت مسافة الخلف بين أصول الشعبين[1].

5- تفاعل أصوات الكلمة بعضها مع بعض يحدث بين الأصوات المتجاورة والمتقاربة في الكلمة، وفي ظواهر التفاعل أنواع كثيرة يؤدي كل نوع منها إلى نتائج في التبديلات الصوتية. مثلاً إذا تجاور صوتان مختلفان في مخارجهما أو تقاربا، انجذب أحياناً كل منهما نحو الآخر، فينتهي بهما الأمر إلى التصاق أحدهما بالآخر، أو أن يتحول أحدهما إلى صوت من نوع الصوت الآخر، كما حدث في اللام الشمسية في اللغة العربية مثلا إذا تحولت إلى صوت الحرف الذي يليها (التقوى، الثواب، الدار، الذنب، الرحمة، الزهر، الشمس)، وكما حدث في الكلمة العربية (شمس) إذ تحولت في بعض اللهجات إلى (سمس) وأحياناً يتحول الثاني إلى نوع الصوت الأول كما حدث في الكلمة العربية (شمس) إذ تحولت في بعض اللهجات إلى (شمش).

6- موقع الصوت في الكلمة: موقع الصوت في الكلمة يعرضه كذلك لكثير من صنوف التطور والانحراف، وأكثر ما يكون ذلك في الأصوات الواقعة في أواخر الكلمات، سواء أكانت أصوات لين أم أصواتاً ساكنة (ونعني بالساكنة

(1) وافي، علي عبدالواحد، علم اللغة، ص 293.

ما عدا أصوات اللين). فقد لوحظ أن وقوع الأصوات في آخر الكلمة يجعلها في الغالب عرضة للسقوط ويؤدي أحياناً إلى تحولها إلى أصوات أخرى.
فمن ذلك ما حدث في اللغة العربية بصدد أصوات اللين القصيرة المسماة بالحركات وهي (الفتحة والكسرة والضمة) التي تلحق أواخر الكلمات.
بهذا يقول علي وافي: (فإن جميع اللهجات المتشعبة عن العربية قد انقرضت هذه الأصوات جميعها سواء في ذلك ما كان منها علامة إعراب وما كان منها حركة بناء. فيُنطق الآن في هذه اللهجات بجميع الكلمات مسكنة الأواخر). يقال مثلاً (رجعْ عمرْ للمدرسةِ بعد مَا خَّف من عياَهٌ) بدلاً من (رجعَ عمرُ للمدرسة بعدَ ما خفَّ من إعيائه) ولعل هذا هو أكبر انقلاب حدث في اللغة العربية، بحيث جُرد جميع الكلمات من العلامات الدالة على وظائفها في الجملة.

ومن هذا القبيل كذلك حدث في أصوات اللين الطويلة (الألف والياء والواو) الواقعة في آخر الكلمات، وكذلك التنوين والهمزة والهاء المتطرفين مثل (محمدْ، طالبْ مجتهدْ، ألهو شديدْ، انتظرت ساع كامل) بدلاً من (محمدُ طالبٌ مجتهدٌ، انتظرته ساعةً كاملةً)[1]. وما حدث في اللغة العربية حدث أيضاً في مثله في كثير من اللغات الأخرى.

كان هذا قليل من كثير، إذ لا يمكن حصر جميع الأسباب التي تؤدي إلى التغيرات الصوتية للكلمات المقترضة بين اللغات، إلا أنه قد تم تناول أهمها.
والجدير بالذكر أن هذه الأسباب عامة وليست خاصة بلغة دون أخرى، وقد تظهر نتائجها من حيث التغيرات الصوتية بين اللغة ولهجاتها أو بين اللغة واللغات الأخرى.
إضافة إلى ذلك أرى أن هناك عاملا آخر وهو التفاوت الصوتي بين اللغتين أو اللغات، ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي أدت إلى تغيرات صوتية للكلمات المقترضة، وأثر هذا العامل واضح في الكلمات المقترضة التي حدث لها تغير صوتي.
والتفاوت الصوتي، بمعنى أن الكلمة المقترَضَة تشمل على صوت ليس له نظير في اللغة المقترِضة، بهذا تلجأ هذه اللغة إلى استبدال هذا الصوت بصوت آخر قد يكون قريباً منه من حيث النطق والصفة أو المخرج. وأن أثر التفاوت في التغيرات

(1) المرجع نفسه، ص ص 302، 303.

الصوتية يكون أكثر كلما اشتملت الكلمات المقترضة على أصوات ليس لها نظائر في اللغة المحتاجة.

وأما التغيرات الصرفية في الألفاظ المقترضة فهي لها وجود ملحوظ بين اللغات، تتمثل في مظاهر القلب والحذف والزيادة في الألفاظ المقترضة، ولا شك أن كل لغة أو لهجة لها من المؤثرات الصرفية والدلالية والصوتية ما يجعلها تتميز بخصائص معينة تميزها عن سواها من سائر اللغات واللهجات، وذلك طبقاً لطبيعة توظيف الكلمات أو الأصوات الخاصة بها، وكنتيجة لتأثير الأطوار التاريخية عليها، ومن هنا نجد أن اللغة التي تستوعب من اللغة الأخرى ألفاظاً كثيرةً، وقد تواجه تلك الألفاظ المقترضة بعض من التغيرات الصرفية المختلفة. ومن الطبيعي أيضاً أن الكلمة المقترضة لابد من أن تخضع للتّكيف حسب القواعد والقوانين الصرفية للغة المستعيرة. كالقلب والإبدال والحذف والزيادة وغيرها من الظواهر الصرفية.

هذا ومن أهم التغيرات الصرفية التي تواجه الألفاظ المقترضة من اللغات، ظاهرة القلب والإبدال والحذف والزيادة وأوجه التصحيف الأخرى. وإن كانت ظاهرة التصحيف تتوقف أحياناً على عوامل لهجية شخصية كصعوبة النطق باللفظ والحرف على مستوى الفرد، وهذا شائع، وليس التصحيف قاعدة مضطردة بين جميع الشعوب، حيث إن المتعلمين والملمين باللغات الأخرى عالمية كانت أم محلية يحاولون التحلي بالنطق الصحيح للكلمة المقترضة. مع العلم بإن بعض اللغات لغات قابلة للقلب والإبدال والحذف كالعربية وغيرها من اللغات.

والواقع أن أهم أسباب القلب والإبدال في اللغات عند تعاملها مع الألفاظ أو الكلمات المقترضة يرجع لسببين رئيسيين هما:

1- أن أبجدية اللغة المقترِضَة أو المستعيرة قد لا تحتوي على بعض الفونيمات المميزة للغة المانحة أو المأخوذة منها، فالأصوات في الكلمة المقترضة الجديدة تحلّ محل كل منها أصوات اللغة المحتاجة القريبة من مخارجها.
2- الخطأ الناتج عن عيوب السمع والنطق والذي يؤدي إلى التصحيف بصورة مضطردة.

المحور الخامس: مفهوم الاشتراك اللفظي

يتناول هذا المحور ظاهرة المشترك اللفظى بين اللغات من حيث التعريف بها، وذكر أهم الأسباب التي تؤدي إلى نشأة هذه الظاهرة، ويستخدم مصطلح المشترك اللفظي في علم اللغة للإشارة إلى الألفاظ أو الكلمات المشتركة بين اللغات أو اللهجات.

ولكن قبل أن نتطرق إلى الحديث عن مفهوم المشترك اللفظي بين اللغات، وعن الأسباب التي لها دور في وقوع الاشتراك اللفظي، دعنا نأخذ فكرة بسيطة عن الكيفية التي تبتدأ بظاهرة الاشتراك اللفظي بين اللغات لكي يتضح المفهوم أكثر..

ومن هنا يفترض نظرياً أن مجموعة من المتكلمين بإحدى اللغات ويرمز لها بالرمز(أ) قد هاجرت أو انفصلت بشكل أو بآخر عن المجموعة الأصلية، وكونت تجمعين فرعيين يرمز لهما بالرمزين(أ1) و (أ2)، وأن هذين التجمعين الفرعيين استقرا في مكانين آخرين مختلفين طبيعياً، فمن المتوقع أن يحدث بمرور الزمن تغير في النظام والمخزون اللغوي للتجمعين، وهذا التغير من شأنه أن يميز كلاً منهما تمييزاً واضحاً عن الآخر من ناحية، ويميزهما معاً عن نظام اللغة الأم (أ) من ناحية أخرى.

وبمرور الزمن يمكن أن يؤدي التطور الداخلي إلى أن يصبح كل نظام مستقلاً بذاته استقلالاً من شأنه أن يجعل منه لغة قائمة بذاتها، وحينئذ يمكن أن يرمز لهما باللغتين (ب) ،(جـ) وذلك لابتعادهما بنسبة متفاوتة عن اللغة الأصل (أ) من ناحية وعن بعضها البعض من الناحية الأخرى، وبالتالي لتحولهما من مجرد لهجات للغة (أ) إلى لغات مستقلة.

وبالمثل يمكن أن تتفرع اللغات (ب) و(جـ) بمرور الزمن إلى عدد أكبر من اللغات، ولعل الرسم التالي يوضح هذه العلاقة:

شكل رقم (1) يوضح كيفية حدوث الاشتراك اللغوي

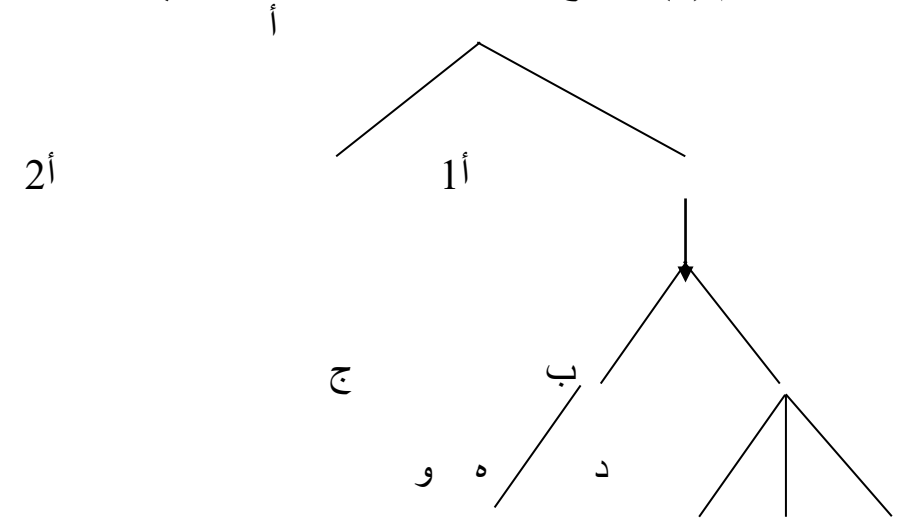

وهكذا دواليك، وتكون النتيجة أن تبقى ملامح النظام (أ) وبعض مفرداته في بعض من اللغات المنحدرة منه ولكن بدرجة أقل كلما توغل في الزمن، وأن يكون التشابة أكبر بين اللغات الأخوات.

معنى ذلك أن القرابة العرقية بين لغتين أو أكثر نتيجة الانتماء إلى أصل لغوي واحد يقود تلقائياً إلى تشابه الملامح اللغوية في تلك اللغات، ولعل أكثر أنواع التشابه وأيسرها اكتشافاً التشابه اللفظي، يحدث هذا برغم ظهور الكلمات المشتركة منحرفة عن شكلها الأصلي في اللغة الام. إذاً فما هو الاشتراك أو المشترك اللفظي؟.
هناك مفاهيم وتعريفات كثيرة للمشترك اللفظي أو اللغوي لدى علماء اللغة القدامى والمحدثين، ولا يمكن سرد جميعها في هذه الدراسة بأي حال من الأحوال، وإنما نحاول ذكر أو إيراد بعض منها، وبغض النظر عن كون هذا التعريف لعالم قديم أو معاصر، وإليك لغة واصطلاحا.

أما لغة فهو من: "الشِّرْكَةُ والشَّرِكة سواء مخالطةُ الشريكين، يقال: اشترَكنا بمعنى: تَشارَكنا، وقد اشترك الرجلان، وتَشارَكا وشارَك أَحدُهما الآخرَ. وشارَكْتُ فلانًا: صرْتُ شريكَه، واشْتركنا وتَشاركنا في كذا، وشَرِكْتُه في البيع والميراث. قال: ورأَيت فلانًا مُشتركًا، إذا كان يُحَدِّث نفسه أنَّ رأيه مُشْتَرَكٌ ليس بواحد. وقد ورد في لسان العرب وفي الصحاح: رأيتُ فلانًا مُشْتَرَكًا، إذا كان يحدِّث نفسه كالمهموم...

وطريقٌ مُشْتَرَك: يستوي فيه الناس، واسم مُشْتَرَك: تشترك فيه معانٍ كثيرةٌ، كالعين ونحوها؛ فإنه يجمع معانيَ كثيرةً"؛[1]
وقد اشتركا وتشاركا وشاركَ أحدُهما الآخَرَ، والاشتراك هنا بمعنى التشارُك.

وأما اصطلاحا فقد عرّف بعض علماء علم اللغة والأصوليون المشترك اللفظي بأنه: (اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة)[2].
أما الشوكاني، فحدَّه بقوله: "اللفظة الموضوعة لحقيقتين مختلفتين، أو أكثر، وضعًا أولاً، من حيث هما كذلك. فخرج بالوضع ما يدل على الشيء بالحقيقة وعلى غيره بالمجاز، وخرج بقيد الحيثية المتواطئة؛ فإنه يتناول الماهياتِ المختلفةَ، لكن لا مِن حيث هي كذلك؛ بل من حيث إنها مشتركة في معنى واحد".[3]

بينما يذهب تاجُ الدين السبكيُّ إلى أنه "اللفظ الواحد، الدالُّ على معنيين مختلفين أو أكثر؛ دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة، سواءٌ كانت الدلالتانِ مستفادتينِ من الوضع الأول أو من كثرة الاستعمالِ، أو استُفِيدتْ إحداهما من الوضْع والأخرى من كثرةِ الاستعمالِ .
ومن قوله: "الواحد" احترازٌ عن الأسماء المتباينة والمترادفة؛ فإنه يتناول الماهية، وهي معنى واحد، وإن اختلفتْ محالُّها.
وقوله: "عند أهل تلك اللغة..." إلى آخره، إشارةٌ إلى أن المشترك قد يكون بين حقيقتين لغويتين، أو عرفيتين، أو عرفية ولغوية".

وأخيرا يقول صبحي الصالح في وقوع المشترك في اللغة بالتطور وتباين المواقف، "الكلمات لا تستعمل في واقع اللغة تبعًا لقيمتها التاريخية، فالعقل ينسى خطوات التطور المعنوي التي مرتْ بها، إذا سلمنا بأنه عرَفها في يوم من الأيام، وللكلمات دائمًا معنى حضوريٌّ ومحدود باللحظة التي تستعمل فيها، ومفرد خاص بالاستعمال الوقتي الذي تستعمل فيه." وهو رأي قريب مما قال به أبو علي الفارسي قديمًا.[4]

1) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، لبنان، مادة: (ش ر ك).
2) السيوطي. جلال الدين عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة، (ط، د)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ،1979م ، جـ1، ص369. صبحي الصالح، ص: 302،
3) الشوكاني، محمد علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، تَ: محمد سعيد البدري، بيروت، دار الفكر. 1992م، ص46
4) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، 2007، ص305.

وقد أنكر بعض اللغويين القدماء وجود الاشتراك اللفظي بين الكلمات كابن درستويه، وأبي علي الفارسي، وقال أبو علي الفارسي: (إن اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألّا يكون قصداً في الوضع، ولا أصلاً، ولكنه من لغات تداخلت أو أن تكون كل لفظة تستعمل بمعنى، ثم تستعار لشيء، فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل)[1].
ويعلق رمضان عبد التواب على هذا بقوله: (ينبغي أن ينظر إلى المعاني الكثيرة المختلفة التي تذكرها المعاجم العربية لهذا اللفظ أو ذاك، في ضوء هذا الذي ذكره أبو علي الفارسي)[2].

هذا ويشترط إبراهيم أنيس في هذه الظاهرة ألا تكون هناك صلة بين المعاني المختلفة في المشترك اللفظي، أما إذا اتضح أن أحد المعنيين هو الأصل وأن الآخر مجاز له، فلا يصح أن يعد مثل هذا من المشترك اللفظي[3].

هذا وقد ظهرت دراسات في اللغة العربية منذ وقت مبكر تعالج ظاهرة الاشتراك اللفظي، ومن الروّاد في هذا المجال، الأصمعي (ت 215هـ)، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ) والمبرد (ت 285هـ) غير أن كتاب (المنجد في اللغة) لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي، يعد من أشمل الكتب العربية التي تناولت موضوع الاشتراك اللفظي[4].

كان هذا موجزاً فيما قيل عن مفهوم ظاهرة الاشتراك اللفظي ولو أنكر بعض اللغويين عن وجود هذه الظاهرة إلا أن السواد الأعظم من اللغويين قد أثبتوا في كتبهم وجود هذه الظاهرة في كل اللغات، بل ويبدو في بعض كتاباتهم أنهم قد سيطر عليهم التفكير العقلي المنطقي أحياناً على التفسيرات القليلة، وقد قالوا "إن الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية فإذا وزع كل منهما على الآخر لزم الاشتراك".

المحور السادس: أسباب الاشتراك اللغوي

هناك أسباب وعوامل كثيرة في نشأة المشترك اللغوي بين اللغات، إلا أننا نتناول أهم تلك الأسباب، إذ يمكن أن نلخص أسباب نشأة المشترك اللفظي إلى أربعة أمور

1) أبو المغلي، سميح، في فقة اللغة، ص177.
2) فصول في فقه العربية، ص287.
3) أنيس، أبراهيم، في اللهجات العربية، (ط ،د) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977م، ص192.
4) المزهر في علوم اللغة، ص369.

منها: التغير الدلالي، أو اختلاف اللهجات أو التغير الصوتي أو الاقتراض من لغات أخرى.
هذا ونحاول أن نتطرق إلى كل نوع من هذه الأنواع الأربعة بإيجاز مع ذكر أمثلة لكل منها:

الأول: التغير الدلالي
هو ما يسمى أحياناً بالاستعمال المجازي: فمثلاً كلمة (العين) تدل في الأصل على عضو الأبصار في الإنسان والحيوان، بدليل مقارنة اللغة السامية المختلفة، وهي من الأسماء القديمة فيها.

أما العربية ففيها زيادة على هذا المعنى: الأصالة بالعين وضرب الرجل في عينه، والمعينة، وهذه كلها اشتقاقات فعلية من لفظ (العين) بمعناها القديم، ومن معانيها كذلك: (المال الحاضر)، لأنه يعاين كذلك، بعكس المال الغائب، الذي لا تراه العين، ومن معانيها (الجاسوس) وهو الذي ينظر لهم، وهذا على التشبيه والمبالغة، فكان الجاسوس قد تحول إلى عين كبيرة، لأن العين أهم أعضائه في عمله. ومن المعاني كذلك: (خيار الشيء) و(السيد) و(سنام الإبل)، وهذه الثلاثة يجمعها (بالعين) قيمتها بالنسبة إلى سائر الجسد، على التشبيه بها في المكانة والمنزلة. ومن المعاني أيضاً: (الدينار) و(عين الشمس) و(عين الماء) وهذه كلها على التشبيه بالعين في الاستدارة أو سيلان الدموع منها، ومعاني هذه الكلمة كثيرة جداً إلا أنه قد تغيرت دلالتها من الأصل نظراً لهذه المعاني.

هذا وقد لعب الاستعمال المجازي دوره كذلك في نشوء المشترك اللفظي، في غير العربية من اللغات الأخرى، وعلى كل فمن الملاحظ عند علماء اللغة المحدثين أن المعاني الحسية أسبق في الوجود من المعنويات وأن المعنويات فرع من الحسيات بطريقة المجاز[1].

الثاني: اختلاف اللهجات
فبعض المعاني المجازية التي وردت إلينا في بعض الكلمات، نشأت بالتأكيد في بيئات مختلفة، غير أن اللغويين لم يوضحوا لنا إلا في النادر بيئة هذا المعنى أو ذاك.

1) فصول في فقه العربية، ص ص326، 327.

يقول أبو زيد في هذا الصدد: إن قبيلة (تميم) كانت تطلق كلمة: (الألفت) على الأيسر، وهو الذي يعمل بيده اليسرى، كأن فيه التفاتا من اليمين إلى اليسرى، أما قبيلة (قيس) فكانت تطلق هذه الكلمة على الأحمق. ولعلها كانت تلحظ فيه التفاتا من الكيس إلى الحمق.

كما تطلق عامة العرب على الذئب: (السرحان) و(السيد) وهاتان الكلمتان تطلقان عند هذيل على (الأسد).

وكذلك يرى الأصمعي، أن عامة العرب كانت تطلق: (السليط) على الزيت، أما أهل اليمن فكانوا يطلقونه على دهن السمسم فقط، وهذا من تخصيص العام في دلالة اللفظ وهو طريق من طرق تطور الدلالة في اللغات المختلفة.

الثالث: التغير الصوتي

وهو ما يسمى أيضاً بالتطور اللغوي، فقد تكون كلمتان، كانتا في الأصل مختلفتي الصورة والمعنى، ثم حدث تطور في بعض أصوات إحداهما، فاتفقت لذلك مع الأخرى في أصواتها، وهكذا أصبحت الصورة التي اتخذت أخيراً مختلفة المعنى أي صارت لفظة واحدة مشتركة بين معنيين أو أكثر[1]. مثال ذلك ما في المعاجم، من قولها: الفروة: جلدة الرأس والغني، وأصل الكلمة بالمعنى الثاني، هو: (الثروة) أبدلت الثاء فاءً على طريقة العربية، في مثل: (جدث) و(جذف) و(حثالة) و(حفالة) وما أشبة ذلك.

ومثال ذلك من أن: دعم الشيء :قواه، ودعمه: دفعه وطعنه ورماه بشئ[2]. وأصل الكلمة بالمعنى الثاني هو (دحم) بالحاء فقد تطورت هذه الكلمة الحاء، وجهرت بسبب مجاورتها للدال المجهورة، فقلبت إلى نظيرها المجهور، وهو العين فصارت: (دعم) والتبست لذلك بكلمة: (دعم)، بمعنى قوى، فنشأ الاشتراك اللفظي في هذه الكلمة، وأمثلة كثيرة في هذا المجال.

الرابع: اقتراض الألفاظ من اللغات المختلفة

هنا تكون اللفظة المقترضة تشبه في لفظها كلمة عربية، لكنها ذات دلالة مختلفة، كما لو تصورنا أن العربية استعارت من الألمانية، كلمة Kalb (كلب) بمعنى

1) رمضان عبد التواب، مرجع سابق، ص ص 329، 332.

2) الفيروزبادي، القاموس المحيط، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1407هـ 1987م، جـ2 (دعم) و(فروة)، ص ص112، 373.

(عجل)، فتصبح كلمة (كلب) في العربية من كلمات المشترك اللفظي، تدل على الكلب الذي نعرفه وهو الحيوان، وعلى العجل[1].

وقد حدث مثل هذا في العربية القديمة: ففيها أن (السكر نقيض الصحو) وفيها أيضاً أن (كل شق شدَ، فقد سُكر، والسكر سدَ الشق) والمعنى الأول عربي، أما الثاني فهو معرب من الآرامية Sakkar [2].

وفي العربية الفصحى كذلك: (الحب بمعنى: الوداد وهو حب الشئ) وفيها كذلك: (الحب: بمعنى الجرة التي يجعل فيها الماء) والمعنى الأول عربي الأصل، أما الثاني فهو مستعار من الفارسية لكلمة مماثلة تماماً للفظ العربي.

وكذلك في الكلمة (السور) حائط المدينة، والسور الضيافة. والمعنى الأول عربي، أما الثاني فهو لكلمة فارسية: شرفها النبي صلى الله عليه وسلم (كما قال صاحب القاموس) حين نطق بها، في قوله عليه الصلاة والسلام : (يا أهل الخندق قومو فقد صنع جابر سوراً، قال أبو العباس ثعلب: أنا يراد من هذا، أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بالفارسية، صنع سوراً أي طعاماً دعا إليه الناس[3].

وهذه كانت أهم العوامل أو الأسباب التي أدت إلى نشأة المشترك اللفظي حسب تقسيم أغلب الكتب إلا أن حلمي خليل اعتمد على طريقة أخرى في ذكر أو تقسيم العوامل التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة الاشتراك، بهذا يقول: يمكن بصورة عامة أن نلخص أسباب وقوع ظاهرة الاشتراك اللفظي في الشكل الآتي:

شكل رقم (2) يوضح أسباب الاشتراك

1) فصول في فقه العربية، ص331.
2) ابن منظور، محمد، لسان العرب، مادة (سكر)، جـ2 ، ص40.
3) القاموس المحيط، ص ص51، 53.

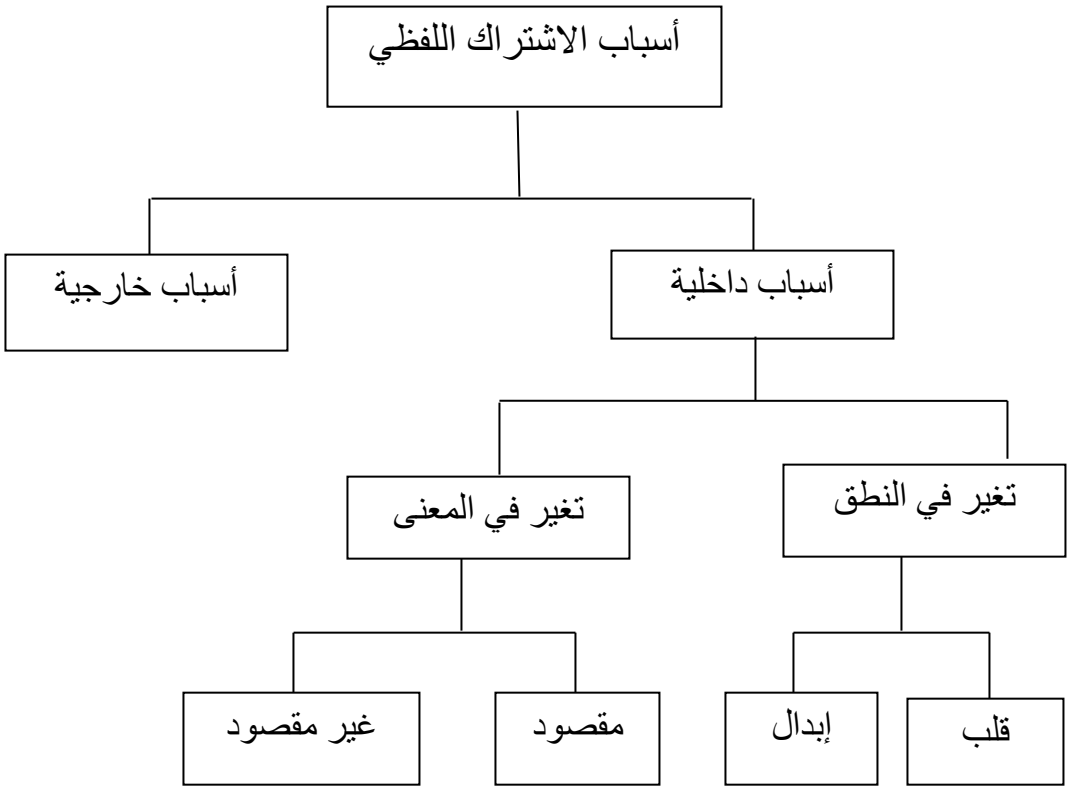

فأما الأسباب الخارجية فتتحقق حينما تستعمل الكلمة بدلالتين في بيئتين مختلفتين، بحيث إذا نظرنا إلى الكلمة في بيئتها أو في اللهجة التي تستعمل فيها، لم يكن هناك اشتراك لفظي، ولكن إذا نظرنا إليها داخل الثروة اللفظية للغة حدث الاشتراك مثال ذلك كلمة (الضنا) التي تستعمل بمعنى المرض وتطلق على الطفل الصغير عند قبيلة طيء. وكلمة (السيد) التي تدل على الذئب ولكنها عند هذيل تعني الأسد[1].

هذا ونرى أن ظاهرة الاشتراك اللفظي منتشرة كل الانتشار في معظم اللغات، وإن لم يكن كلها، فإن هذه الظاهرة لا تقل أهمية عن ظاهرة الاقتراض اللغوي التي سبق لنا الحديث عنها، بل ويرى بعض اللغويين أن وقوع المشترك اللفظي في اللغات أمر واجب، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على الكثرة الاعتبارية بوقوع هذه الظاهرة، وسعة انتشارها بين اللغات في العالم، بغض النظر عن قول القائل: فإن وقوع ظاهرة الاشتراك اللفظي أمر واجب، فإن هذه الظاهرة دائماً ما تنشأ بسهولة

1) خليل، حلمى، مقدمة لدراسة فقه اللغة، (ط،د)، دار المعرفة الجامعية، أسكندرية، (ت، د)، ص159.

بين اللغات، بل ويجوز أن تقع وتحدث من واضعين بأن يضع أحدها لفظاً لمعنى ثم يضعه الثاني لمعنى آخر، ويشتهر ذلك بين الطائفتين في إفادته المعنيين، وأن مثل هذه المعاني كانت واضحة من خلال دراستنا للأسباب الرئيسة في حدوث الاشتراك اللفظي، وعلى هذا أيضاً فإن اللغات غير توقيفية، لهذا يمكن حدوث هذه الظاهرة بسهولة بطريقة أو بأخرى.

ختاما كان هذا دراسة موجزة لظاهرتي الاقتراض اللغوي والمشترك اللفظي بين اللغات أو اللهجات، وهما ظاهرتان حافلتان في تاريخ اللغات قديما وحديثاً، وأن علماء اللغة القدامى والمحدثين تناولوهما في كتاباتهم، ودار نقاش حاد بينهم في إمكان وقوع المشترك اللفظي بين اللغة ولهجاتها، وبين اللغات المختلفة، منهم من أقرّ وأيد على إمكان حصوله ووقوعه، ومنهم من أنكر وعارض وقوعه كليا، بل وهناك فريق آخر متوسط يرى عدم وقوع المشترك اللفظي فقط في بعض المجالات، ولعل هذا الفريق قد تاثر بالجدل القائم بين الأصوليين والفقهاء حول وقوع المشترك، إذ يفرق علماء أصول الفقه الإسلامي المشترك عادة بين ثلاثة مصطلحات تتعلق بالمشترك اللفظي:

1- وجوب وقوعه، ودليلهم أنه: "لو لم تكن الألفاظ المشتركة واقعةً في اللغة، لخلتْ أكثر المسميات عن الألفاظ الدالة عليها، مع دعوة الحاجة إليها."
2- استحالة وقوعه عقلاً بدعوى "إخلاله بالتفهيم المقصود من الوضع لخفاء القرائن."
3- إمكان وقوعه؛ لفقدان الموانع العقلية على وقوعه فعلاً.

بهذا تكون خلاصة رأي الأصوليين والفقهاء في الاشتراك اللفظي من حيث الوقوع وعدمه، على النحو التالي وباختصار:

أ- جواز وقوع المشترك في الكلام مطلقًا (أي: في القرآن، والسنة، وغيرهما).
ب-نفي وقوعه مطلقًا، كقول بعضهم، "وما ظنّ أنه مشترك، فهو إما حقيقة، أو مجاز متواطئ؛ كالعين: حقيقة في الباصرة، مجاز في غيرها.
ت-ونفَى قومٌ وقوعَه في القرآن الكريم (وأنه واقع فيما عداه).

ث-ونفى آخرون وقوعه في القرآن والسنة النبوية؛ لأنه لو وقع، فإنْ بيَّن فيطول بلا فائدة، وإن لم يُبِن فلا يفيد، والقرآن والسنة تنَزَّها عن ذلك.[1]

عموما كلٌ طرح رأيه ونظريته تجاه الظاهرة إلا أن السواد الأعظم من العلماء لغويين وغيرهم يؤيدون وقوع المشترك في اللغة الواحد، وأيضاً بين اللغات المختلفة، هذا ما يميل إليه الجمهور، وأثبتت الدراسات اللغوية قديمة كانت أم حديثة.

لذا لم نحبّذ أن نقحم أنفسنا في الخوض عن سرد تلك الأقوال والآراء بين مؤيدين لوقوع الظاهرة وبين معارضين لها لأسباب، لأن هذه الدراسة لم تكن خصيصة لمناقشة تلك الآراء والنقاشات التي دارت بين العلماء لغويين كانوا أم أصوليين، وإنما الدراسة كانت تسلط بعض الأضواء على هاتين الظاهرتين ووجودهما بين اللغات هذا من جهة، وأن طبيعة هذه الدراسة أيضاً لم تسمح ولم تتح للباحث فرصةً للخوض في مثل هذه النقاشات، وسرد كل ما دار فيها من طرح آراء ونظريات لمحدودية إطار الدراسة كماً وكيفاً وهذا من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض العلماء كانوا يركّزون في طرحهم على ظاهرة المشترك اللفظي في اللغة الواحدة وبين لهجاتها، وهذا مما لا جدال في وقوعه، بل واعتبر البعض أن مثل هذا النوع من الترادف اللفظي، بينما تميل دراستنا أكثر إلى التركيز على الاشتراك اللفظي بين اللغات أو اللهجات.

ومن جانب آخر يبدو أن معالم حدوث ظاهرة الاقتراض بين اللغات واضحة أكثر لدى العلماء في كتاباتهم وطرحهم في البحوث والدراسات اللغوية المعاصرة، رغم محدودية الدراسات والكتب التي تتناول هذه الظاهرة، وأن الموضوع بحاجة إلى مزيد من الدراسات النظرية والتطبيقية حتى تتضح مجالات الاقتراض والأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى حدوثها أكثر فأكثر، وكذلك تحديد المؤثرات الخارجية والداخلية التي لها دور أياً كان نوعه، وهذا مما يفسح المجال للباحثين الانخراط في هذا الإطار لبذل جهود متواصلة حتى تثمر الدراسة أكثر، وتنبثق منها دراسات عميقة وذات طابع نظري وتطبيقي في آن واحد.

1) شاهين، توفيق محمد، المشترك اللغوي نظريًّة وتطبيقًا، القاهرة: مكتبة وهبة،1980، ص 122. بتصرف.

وأخيرا نشكر الله عزّ وجل الذي أعاننا على إتمام هذه الدارسة القاصرة، ونسأل الله المولى أن يرزقنا بالعلم النافع والعمل الصالح إن شاء الله.

قائمة المصادر والمراجع

1- ابن منظور، جمال الدين بن محمد، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، ت(د).
2- أبو المغلي، سميح، في فقة اللغة، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ط1، 1407هـ – 1987م.
3- أحمد، محمد محمود، دراسات في الأدب الصومالي، د(ط) مطابع الأميرية، القاهرة 1973مـ 1393هـ،
4- أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، (ط، د) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977م.
5- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط7، 1985م.
6- جاه الله، كمال محمد، مبارك محمد عبد المولى، ظاهرة الاقتراض بين اللغات، (ط، د)، دار جامعة أفريقيا للطباعة، الخرطوم، 2007م .
7- خليل، حلمي، مقدمة لدراسة فقه اللغة، (ط،د)، دار المعرفة الجامعية، أسكندرية.
8- الزبيدي، محمد مرتضي، تاج العروس من جاهر القاموس، م1، بدون تاريخ.
9- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة، (ط، د)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1979م.
10-شاهين، توفيق محمد، المشترك اللغوي نظريَّة وتطبيقًا، القاهرة: مكتبة وهبة، 1980.
11-الشوكاني، محمد علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، تَ: محمد سعيد البدري، بيروت، دار الفكر. 1992م.

12-الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، 2007م.
13-عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ط6، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1420هـ ــ 1999م.
14-..... التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي للطباعة، القاهرة، ط2، 1990م.
15-عنير ، تغريد السيد، دراسة صوتية لظاهرة الاقتراض من العربية إلى الصومالية، (ط، د) أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقي، مطبعة جامعة القاهرة.
16-العيوي، هالة محمد، الكلمات ذات الأصل العربي في لغة الهوسا، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1991م.
17-الفيروزبادي، القاموس المحيط، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1407هـ ــ 1987م.
18-مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط2، دار إحياء التراث قطر، بدون تاريخ.
19-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي، ط2، تونس، دار البيان،2003.
20-وافي، علي عبدالواحد، علم اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ط9، 1404هـ، 1984م.
21- Crystal David, A dictionary of Linguistics and Phonetics.